المحاضرة الثانية عشر

سياسات الرعاية الإجتماعية

مشكلات السياسه الأجتماعيه

أولاً : مشكلات رسم السياسة العامة :

لا تتميز رسم السياسات العامه بالبساطه ووضوح المعالم وانما هي عمليه غامضه غايه في التعقيد و التشابك تشارك في صياغتها اطراف وجهات متعدده داخليه وخارجيه لكل منها قيم ومبادئ ومصالح لاتنسجم مع الاخر كلا او جزءا

مع مايصاحب ذلك من صعوبه التوفيق بين أهداف ومصالح الجماعات والفئات المتباينه المؤثرة و المتأثرة بالسياسات العامه حيث تمر عمليه صنع السياسات بعده خطوات هي-:

١- معرفه وتحديد القضايا و المشاكل العامه الناجمه عن مطالب ورغبات المواطنين غير المجابه و المشبعه .

٢- تحديد بدائل السياسات العامه بعد جميع المعلومات و الحقائق واستشارة الجهات المعنيه اوذات المصلحه الحقيقيه بالمشكله محل الدراسه وتشكيل لجان على مستوى الجهاز التشريعي او الجهاز التنفيذي لتقصى المعلومات وسماع اراء المختصين .

٣- اختيار السياسه المناسبه في هذه المرحله تجري عمليه مناقشه لكل بديل من بدائل السياسات العامه المقترحه التى قد تكون على شمل برامج او مشاريع للخدمات العامه او مقترحات ولوائح للانظمه و القوانين التى يراد اصدارها لمعالجه موضوع معين او تجنب تهديد ما حيث تخضع للنقاش وفق الدستور و المبادئ .

ان النقاش او التفاعل الذي يجري بين المستفيدين و المعنيين برسم السياسات العامه يمكن ان يأخذ احد الانماط التاليه -:

١) المساومه : وهي عمليه تناقض بين طرفين او اكثر ممن يتمتعون بالسلطه او الصلاحيه للاتفاق على حل مقبول ولو جزئيا لمصلحه اهدافهما وليس بالضرورة ان يكون الحل المتوصل اليها حلا مثاليا .

ومن اهم الشروط التى يجب توافرها لاتمام المساومه : توافر الرغبه لدى المتساومين ووجود شئ ما عند كل مساوم يرغب فيه المساوم الاخر .

ب) المنافسه : تعرف المنافسه على انها نشاط يمارسه طرفان او اكثر بهدف الوصول الى الغايه ذاتها اي ان المنافسه تحدث عند وجود جهتين او اكثر تتعلق رغبتهما بالحصول على شئ ما يمتاز بالندرة النسبيه وان حصول اي منهما عليه يمنع الطرف الاخر منه كليا او جزءا كالمنافسه بين الاحزاب السياسيه او المنافسه بين المؤسسات الحكوميه للحصول على اكبر قدر من الموارد النادرة .

ج) الصراع : وهو حاله من التفاعل بين طرفين يفوز احدهما بما يطمح اليه ولا يوفق فيه الطرف الاخر كما يتحمل كلفه فوز خصمه وقد ينشأ الصراع عن موقف تنافس اى ان المنافسه قد تتطور لتصل الى حاله من حالات الصراع عندما يحاول احد الاطراف المتنافسه تنحيه الاخر او ابعاده او تحميله تكاليف لا يطيق تحملها

د) الامر او الفرض : ويعبر عن اصدار الاوامر و التعليمات من السلطه الاقصى على السلطه الادنى لحثها على تأييد موقف السلطه العليا وتبني برامجها باستخدام منظومه التحفيز للمؤيدين و المعارضين.

هـ) الاقناع و التعاون : وهو ان يستميل احد الاطراف الطرف الاخر ويحصل على تأييده على موقفه حول قضيه او مطلب ما بعد اقتناعه بسلامه الرأى او القضيه المعروضه عليه مما يؤدي الى ايجاد نوع التعاون بينهما واتفاقهم على تحقيق اهداف مشتركه .

ان رسم السياسات العامه يتميز بالتفاعليه و الديناميكيه بين اطراف المجتمع كافه ، حكوميه وغير حكوميه واهم ما يميزها هو شموليه نتائجها حيث يتأثر بها كافه شرائح وفئات المجتمع ان لم يكن المجتمع كله مما يحتم الاهتمام بصياغتها ورسمها بشكل يؤدي الى نجاحها وتحقيق المنافع و العائدات المتوقعه منها بالتقليل من احتمالات فشلها على ادنى حد فالسياسات التى صياغتها بدقه مرتكزه على قاعده من المعلومات و المعطيات الواقعيه تجنب المجتمع الكثير من الاحباطات و الالام التى تصاحب تنفيذ السياسات العامه الفاشله .

فعمليه صنع السياسه العامه وبلورة قراراتها ليست بالعمليه الميكانيكيه او النمطيه لكي يمكن ان تكون مشكلاتها من جنس طبيعتها النمطيه وانما على العكس من ذلك فهناك مشكلات تؤثر على كفاءه السياسه العامه وفاعليتها وترتبط في حقيقه الامر بمجمل العمليه التنظيميه او التخطيطيه او السلوكيه في صنع السياسه العامه وهي كالاتى :-

١- مشكلات تتعلق بالمعلومات و التغذيه العكسيه التى تحتاجها عمليه صنع السياسه العامه و التى تتمثل في نقض المعلومات عن السياسات المنفذه او عدم دقتها او صحتها مما يمكن ان تؤثر على اتخاذ القرار السياسي ورشده

٢- مشكلات تتعلق بالقيود المفروضه على السياسه العامه من خلال الاطار المؤسس المحيط بعمليه صنع السياسه العامه و التى ترتبط بطبيعه النظم السياسيه ودرجه الحريه و الديمقراطيه المتاحه في المجتمع

٣- مشكلات تتعلق باخفاق السياسه العامه المتخذه و التى تتمثل في فقدان الثقه و العجز عن اتخاذ قرارات سليمه واهدار الموارد و التى ترتبط بصانعى السياسه انفسهم او المستفيدين و المعينين منها .

٤- صعوبه ومشكلات ترتبط بطبيعه المشكلات العامه التى تتعامل معها السياسات العامه حيث ان المشكلات العامه عديده ومتنوعه ويصعب تحديد مكونتها واسبابها واساليب التعامل معها بسبب تداخلها و ارتباطها ببعضها حيث تتميز مشكلات السياسه العامه بالخصائص التاليه :-

أ) التبادليه : فمشكلات السياسه العامه تؤثر وتتأثر ببعضها فهى متشابكه وذات اجزاء مترابطه من نظام متكامل وليست منفصله عن بعضها

ب) الذاتيه : حيث ان تفسير وفهم تلك المشكلات واسبابها يتم وفق الخبرات الذاتيه او الشخصيه للقائمين بصياغه السياسات العامه حيث تؤثر وتأثيرا واضحا في تفسير المشكلات وتحليلها وتحديد اسلوب معالجتها

ج) الوضعيه: اي ان مشكلات السياسات العامه في الغالب تكون من صنع الافراد و الجماعات فهى توجد اينما وجدت التجمعات البشريه

د) الديناميكيه :ويقصد بها ان لمشكلات السياسات العامه حلولا بقدر فهمها وتفسيرها وتحديد الحلول المقترحه .

٥- مشكلات مرتبطه باسبقيات او اولويات السياسه العامه حيث لا يمكن لاى دوله مهما كانت مواردها وامكاناتها ان تلبي مطالب مواطنيها او معالجه جميع مشكلاتهم مرة واحده لذا يتطلب الامر الاخذ بمبدأ الاولويات حيث يتم ترتيب المطالب و المشكلات الواحده تلو الاخرى بحسب اهميتها او درجه الحاحها ولكن هناك مشكلتين اساسيتين تعترض هذه العمليه هما :

أ) عدم وصول القضايا و المطالب المجتمعيه الى جدول الاولويات وذلك امل لتعارض بعض المطالب او القضايا مع القيم او المبادئ التى يؤمن بها المعنيون برسم السياسات العامه ومنفذيها او سيطرة جماعه معينه على المؤسسات الحكوميه ووسائل الاتصال الجماهيري او الاحزاب السياسيه ويمنعون الفئات الاخرى

ب) صعوبه تحديد اى من القضايا المطروحه على الساحه هي قضايا عامه تحظى باهتمام الرأى العام او شرائح وفئات متعدده منه وايها لايعد من القضايا العامه حيث انها تتطلب ليس وضع سياسه عامه بل تتطلب وضع سياسات جزئيه مرتبطه بجهه معينه او منطقه جغرافيه معينه حيث مهما كانت الفوائد الناتجه عنها عظيمه ومهمه لهؤلاء فان المتأثرين بها و المنتفعين بها عدد من الافراد مقارنه بالمجموع الذي لم يتأثر بها.

ثانياً : مشكلات مرتبطه بصياغه السياسة الاجتماعية :

تمثل السياسه الاجتماعيه احد فروع السياسه العامه لاى مجتمع و التى ترتبط بواقع وابعاد المجتمع المختلفه وتحقيق العداله الاجتماعيه وتوفير خدمات الرعايه الاجتماعيه لذلك من الاهميه بمكان توفير المتطلبات الضروريه لتحقيق تلك السياسات كمقدمات اساسيه وتحديد الحاجات الاجتماعيه و الاهتمام بمجالات الرعايه الاجتماعيه التى تقابل حاجات اساسيه و الاكثر شده او تواجه مشكلات مجتمعيه كالاميه و المشكلات الصحيه .

تتأثر السياسه الاجتماعيه وجهود تحقيق الرفاهيه الاجتماعيه في المجتمعات ليس فقط بالقضايا و الضغوط الدوليه المحيطه بها بل ايضا بالظروف السياسيه و المحليه الداخليه مثل علاقه الدوله بالمواطنين ومدى تحسسها لقضاياهم ومطالبهم وانواع التشكيلات النقابيه وجماعات المصالح وعلاقه كل منها بالدوله بالاضافه الى قدرة النظام على كسب شرعيته ومستوى الشفافيه و المساءله التى تتمتع بها برامجه ومشاريعه .

كما ان هناك العديد من المشكلات الاخرى المرتبطه بصياغه السياسه الاجتماعيه و التى تحد من قابليتها للتطبيق في الواقع العملى وتجعلها احلاما وشعارات هوجاء ويمكن تحديد اهم هذه المشكلات فيما يلي :-

١- سيطرة السياسيين على عمليه صياغه السياسيات الاجتماعيه وفرض توجهاتهم السياسيه بما يضمن مصالحهم ومصالح احزابهم او انتماءاتهم السياسيه وتغييب دور الفنيين و المخططين الاجتماعيين عند صياغه السياسات الاجتماعيه .

٢- ضعف او غياب المشاركه الشعبيه في صياغه وصنع السياسه الاجتماعيه اما قصدا او بسبب ضعف الوعى التخطيطي لدى افراد المجتمع واهميه المشاركه في صنع القرار السياسي .

٣- عدم مراعاه البعد القيمى و الثقافى السائد في المجتمع عند صياغه السياسات الاجتماعيه حيث تلجأ بعض الدول الى الاستعانه بنماذج للسياسات في الدول الاخرى دون اعاده توطين تلك السياسات لتتلاءم مع الواقع الثقافى و القيمى للمجتمع و التالى تصطدم برفض مجتمعى وفشل في التنفيذ .

٤- تباين تأثير وخبرات المشاركين في صنع السياسه الاجتماعيه وقوة هذا التأثير فيما بين الجهات الرسميه وغير الرسميه المشاركه بما لا يؤدى الى التوازن في اداء الادوار و المشاركه في صنع سياسات تتلاءم مع الواقع المجتمعى و الاقتصار على فئه دون الاخرى .

٥- تعدد الانظمه السياسيه في المجتمع وتغييرها الامر الذي يؤدى الى عدم تأمين تحقيق الاهداف السياسيه و الاجتماعيه على المدى الطويل والتى تتطلب خطط استيراتيجيه تتمكن من الاستمراريه .

٦- عدم التحديد الدقيق للحاجات الانسانيه في المجتمع من خلال مؤشرات قياس محدده كميه وكيفيه بما يساهم في صياغه سياسات اجتماعيه تقابل الحاجات الفعليه لافراد المجتمع بالاضافه الى التعدد و التنوع و التغيير الذى يطرأ على تلك الحاجات وخاصه في ظل العولمه و الانفتاح على العالم الامر الذي يؤدى الى عدم مصداقيه السياسات الاجتماعيه على المدى الزمنى البعيد .

٧- ضعف او غياب نظم المعلومات المتطورة و التى تساهم في توفير بيانات ومعلومات دقيقه وحديثه وكافيه تساعد في صنع واتخاذ قرارات السياسه على اعلى درجه من الواقعيه و الرشد في سبيل مواجهه المشكلات واشباع الحاجات.

٨- ضعف المنظمات و المؤسسات التخطيطيه وخاصه في المستوى المحلى بما يقلل من قدرتها على الاستقلاليه واتخاذ القرارات و المشاركه بفعاليه في صنع وصياغه السياسات الاجتماعيه .